

أكد الخبير الاقتصادي والمستشار د.وليد السيف ان أهداف الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة لم تتحقق حيث تم إنفاق 4 ملايين دينار من اصل 100 مليون منذ عام 1997 وحتى 2003، مشيراً الى انه منذ انشاء شركة المشروعات الصغيرة حتى عام 2003 أوجدت 42 مشروعاً بها 819 وظيفة، نصيب الكويتيين فيها 58 وظيفة أي 7٪ فقط، وقال د.السيف في حوار أجرته معه «الانباء» ان سياسة الشركة لم تكن موفقة في اختيار المشاريع التي يقبل عليها الكويتيون ولذلك انقلب الميزان لصالح العمالة الوافدة، مطالباً بضرورة الاتجاه نحو مشاريع تلقى قبولا لدى الشباب الكويتي منها القطاع النفطي ومجال الاتصالات. وأضاف: ان عدم توافر الخبرة معوق أساسي أمام الشباب، متسائلاً: لماذا لا نطرح برنامجاً تنموياً داخل الجامعات المحلية؟ وقال د.السيف ان قانون المشاريع المتوسطة والصغيرة المعروف على مجلس الأمة الآن لم يتطرق لقضايا كثيرة، قائلاً ان بنك الكويت للتنمية مسمى ملائم لقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وشدد د.السيف على انه ضد دخول التجار او استفادتهم من قانون المشروعات الصغيرة لأنهم سيستحوذون على كل شيء ولا بد من تحديد الفئة العمرية المستفيدة من القانون لتبدأ من 18 سنة وتنتهي بـ 45 سنة. وأكد انه خطأ فادح اقضاء المستثمر الأجنبي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي التفاصيل:

حاوره: حسين الرمضان

أهداف الشركة الكويتية لتطوير المشروعات لم تتحقق حيث تم إنفاق 4 ملايين دينار من أصل 100 حتى 2003 وبنك الكويت للتنمية مسمى ملائم لقانون المشروعات المتوسطة السيف لـ «الانباء»: خطأ فادح إقضاء المستثمر الأجنبي من المشروعات الصغيرة

السيرة الذاتية الموجزة	
● الاسم: د.وليد حمد محمد موسى السيف	● الكويتي الجنسية
● تاريخ ومكان الميلاد: 1960/2/9 الكويت	● شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كليرومنت في ولاية كاليفورنيا الأميركية في عام 1996.
● شهادة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كليرومنت في ولاية كاليفورنيا الأميركية في عام 1991.	● شهادة الماجستير في الإدارة من جامعة كليرومنت في ولاية كاليفورنيا الأميركية في عام 1987.
● شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كليرومنت في ولاية كاليفورنيا الأميركية في عام 1987.	● شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة

فرصة طيبة أن تلتقي إرادة النواب والحكومة في دعم الشباب الكويتي من خلال قانون المشاريع الصغيرة المعروف على المجلس الآن ويجب ألا نكرر أخطاء التجربة الماضية

- صياغة وبلورة فكرة المشروع.
- أدوات وآليات جمع المعلومات.
- أعداد خطة العمل وتطويرها.
- التسويق.
- إدارة الموارد البشرية.
- إدارة المخاطر والتعامل مع الضغوط المختلفة.
- قصص نجاح بعض رواد الأعمال.
- يقدم البنك خدمات استشارية متخصصة في تنمية وإدارة الأعمال تشمل:
- استشارات للمشروع الناشئة.
- استشارات مشاريع موجودة وقائمة للتوسعة والتطوير.
- استشارات مالية وفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- يقدم البنك خدمات استشارية متخصصة في تنمية وإدارة الأعمال تشمل:
- استشارات للمشروع الناشئة.
- استشارات مشاريع موجودة وقائمة للتوسعة والتطوير.
- استشارات مالية وفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- يقدم البنك خدمات استشارية متخصصة في تنمية وإدارة الأعمال تشمل:

- استشارات للمشروع الناشئة.
- استشارات مشاريع موجودة وقائمة للتوسعة والتطوير.
- استشارات مالية وفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- يقدم البنك خدمات استشارية متخصصة في تنمية وإدارة الأعمال تشمل:
- استشارات للمشروع الناشئة.
- استشارات مشاريع موجودة وقائمة للتوسعة والتطوير.
- استشارات مالية وفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- يقدم البنك خدمات استشارية متخصصة في تنمية وإدارة الأعمال تشمل:

برنامج دعم رأس المال الابتدائي
يقدم البنك برنامج دعم رأس المال الابتدائي لتنفيذ الأفكار التجارية مبتكرة والمساعدة على تطويرها وأضافة قيمة مضافة إليها وتحويلها إلى مشاريع ناجحة ومرحية.

- **معايير التقدم بالطلب**
- ان يكون رائد العمل كويتي او ان تكون اغلب ملكية الشروع المبتكر للكويتيين.
- يجب ان يتراوح العمر بين 18 و45 عاماً.
- أصحاب المشاريع المبتكرة الذين يتمتعون بالقدرة على تطوير الفكرة المقترحة.
- ان يكون مقر المشروع المقترح في دولة الكويت.
- حسن سير وسلوك وغير محكوم عليه بجناية او بحكم مدني ما لم يرد اليه اعتماره بحكم قضائي.
- منع التجار من الباطن بالنسبة للمشروع.
- سحب الارض لا يحتاج حكماً قضائياً في حال سوء التصرف.
- السماح للمتقاعدين بالعمل في البنك على بند المكافأة.

- **الخدمات المالية**
- التمويل بالأقراض الإسلامي «قروض ميسرة بفائدة صفر».
- التمويل بالمشاركة المتناقصة.
- يوفر البنك خطابات الاعتماد للمعلاء وذلك بنسبة عمولة سنوية تبلغ 1.5٪.
- يصدر البنك خطابات ضمان متنوعة للمعلاء
- وذلك لاستخدامات متعددة أيضاً في مجال الأعمال وينسبة عمولة سنوية 1.5٪.
- السحب على المكشوف عبارة عن عملية يسمح البنك بموجبها بحسب مبالغ أكثر من الرصيد المتوافر للمعمل، ويقدم البنك هذه الخدمة المالية بهدف تسهيل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سيولة كافية لذلك وفقاً لضوابط.
- **القطاعات التي لا يمولها البنك «القائمة السوداء»**
- العقار (تطوير، تمويل، تجارة).
- الخدمات المالية والمستمرة (الأسهم، الصيرفة، الأوراق المالية).
- السجائر والتبغ ومنتجاته.
- الأسلحة بأنواعها «تصنيع او تجارة».
- المشاريع الضارة للصحة والبيئة.
- المشاريع ذات الكثافة المعالية العالية والتي لا يقبل عليها العمالة الوطنية.
- النشاطات التي تحرمها الشريعة الاسلامية أو التي تحظرها وزارة التجارة.

- **القطاعات التي يستهدفها البنك:**
- قطاع الطاقة (النفط والغاز والكهرباء والماء وقطاعاتهم لفرعية كخدمات الصيانة والتوزيع والنقل... الخ).
- قطاع الصناعة والخدمات.
- قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية وخدماتهم.
- المشاريع التي يقبل عليها المواطنين وتوفر فرص عمل وأعادة لهم باستثناء مشاريع القائمة السوداء.

سمح للموظفين الحكوميين بأخذ اجازة لمدة 3 سنوات، ومن اهم الشروط التي يجب ان تتواجد ان يكون هذا المشروع الذي سيحظى بدعم الصندوق هو الوحيد له لأن البعض يحمل أعباء عمالته على المشروع الحكومي وكذلك يجب الالتفات لشروط استغلال الأراضي لاسيما ان بعض اصحاب المشاريع يؤجرون الأراضي للغير وهذا أمر غير مقبول.

هل الصندوق يدعم كل المشاريع بمختلف المجالات أم هي محددة؟
● للأسف انه لم يتم تحديد نوعية المشاريع والمشاركة مفتوحة إلا انه يجب عمل دراسة للقطاعات المستهدفة، ففي دول العالم المتقدمة يتم تحديد القائمة السوداء في المجالات التي لن تحظى بالدعم، وعلى سبيل المثال، العقار، الأسهم، التبغ، الأسلحة بأنواعها، المشاريع الضارة بالصحة والبيئة، المشاريع ذات الكثافة المعالية العالية، النشاطات التي تحرمها الشريعة الإسلامية أوتحظرها وزارة التجارة ويجب ان يكون هذا الأمر حاضراً في القانون لأن من الخطر ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه.

هل أنت مع وجود المستثمر الأجنبي كشريك في المشاريع الصغيرة؟
● بالتأكيد فالمستثمر الأجنبي يأتي للعمل بكل جهد وإخلاص، فليس لديه هو واولوين يقسوم بزيارتها أو علاقات اجتماعية وجوده بالشركة في الوقت نفسه يلزم الأجنبي بان يعمل، وأيضا الأجنبي لديه خبرات مميزة وواسعة من شركات كبيرة عمل بها سابقا حيث سيسهل ذلك بالطبع اضافة للمشروع وصاحبه «الكويتي».

ما توصياتك لأعضاء مجلس الأمة بشأن هذا القانون؟
● انا اوصي النواب بان يعملوا على تنسيق المشاريع «بنكاً تنموياً» يعمل وفق الشريعة الإسلامية، ومتخصصاً بالبنك الصناعي، ويجب ان تكون هناك استراتيجية ورؤية واضحة ومحددة.

لماذا أصبحنا نرى المقيمين هم من يعملون في المشاريع الصغيرة بالشكل الأكبر والأظفي؟
● الكويتيون هم من اعطوا قطاع المشاريع الصغيرة للحاليات الأخرى حيث أصبحت وظيفة «الكويتي» جنس الأرباح، وهذا أمر خاطئ ولا نتمنى ان يتجارب في البحرين ومصر من العيب ان نتعلم من تجارب دول سبقتنا، فالصندوق الكويتي مولد 3 تجارب في البحرين ومصر والبوسنة والهرسك وهذه المشاريع نجحت بشكل قاسي، ففي البوسنة والهرسك أصبحت هذه المشاريع تصدر السى أوروبا والعاملون في المشاريع داخل البحرين من شباب ويحتاج بصحون كل سنة جائزة الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم للمشاريع الصغيرة.

ما سبب فشل وعدم نجاح المشاريع الصغيرة في الكويت؟
● الصعوبة بالشرايط الصعبة والعراقيل الحكومية، والقانون الأخرى يتغاضى عن قطاع ناجح ومميز في العالم بأسره وهو «المشاريع المنزلية»، فهناك الكثير من يقوم بمشاريع الخاصة بهم، ففي الكويت لدينا داخل منزله حيث تكون الشركة فيها، وتوجد في الوقت نفسه بعض القطاعات التي من الممكن ان تمنح تراخيص مؤقتة دون ان ندفعها الخاصة بهم، ففي الكويت لدينا نساء يخجلن من الخروج في العلن للبيع خاصة من يعملن في المطابخ المنزلية، وبالتالي فمن باب التشجيع والدعم ألا نعاقبنهن لكن في الوقت نفسه على المسؤولين مراقبة هذه المشاريع بشكل دوري فيما يخص النظافة لاسيما في المشاريع المتعلقة بالماكولات.

هل يستطيع أي شخص ان يكون من أصحاب المشاريع الصغيرة؟

● لا يستطيع كل مواطن ان يصبح تاجراً حيث يجب ان يخضع المتقدم الى الاختبارات ومقاييس ومعايير لاختيار اصحاب المشاريع، وتقوم مؤسسات الدولة باختيار افضل المتقدمين، ويحسب أيضاً إخضاع المتقدم لدورة تدريبية مكثفة من أجل معرفة قدراته ومدى رغبته في الاستمرار وتأهيله تأهيلاً جيداً.



(حسن حسيني)

لدى المسؤولين في الهيئة العامة للاستثمار فيما يتعلق بتوجيه الشركة: هل تعمل على أساس تنموي أم تجاري؟ ولم يصلنا الرد، وقمنا بإعداد إستراتيجية جديدة للشركة لكن الهيئة العامة للاستثمار كعادتها رفضتها على الرغم من موافقة البنك الدولي ومجلس إدارة الشركة عليها.

ما تقييمك لمشروع صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المطروح في مجلس الأمة؟ وهل يلي طموح الشباب الكويتي؟
● أولاً هذه فرصة طيبة ان تلتقي إرادة النواب والحكومة في دعم الشباب الكويتي من خلال قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعرف على جوهرها مسبقاً، الأمر الثالث: توفير الاستشارات المختلفة (الفنية والقانونية والإدارية والمالية) لأصحاب المشروع وبرسوم بسيطة، الأمر الرابع: توفير برامج تدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة قبل البدء بالمشروع وأثناء تشغيله، الأمر الأخير: أن يتم تخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولا يسمح لأصحاب المشاريع الكبيرة باستغلال تلك الأراضي بشكل مباشر أو غير مباشر.

ما التعديلات التي تقترحها على القانون الحالي؟
● من المشاكل ان القانون يقضي دور المستثمر الأجنبي في تطوير المشاريع ولا يدخله كشريك، في ظل المشاريع الصغيرة تحتاج إلى جهة تمدها بالخدمات المصرفية التي ستساعد على التطوير والنجاح، لذلك بودي أن أقترح لأعضاء مجلس الأمة بسدل من المسمى الطويل للقانون أن يسمى «بنك الكويت للتنمية»، وهو اسم جميل وخفيف وله «برستيج»، ولا ينظر لأصحاب المشاريع الصغيرة بنظرة مبتذلين أو ناشئين، ويخضع البنك للبنك المركزي باعتباره بنكاً متخصصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويمنح القروض الميسرة وباقى الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ما الأمور التي يجب ان يوفرها القانون حتى تنجح المشاريع الصغيرة؟
● الأمر الأول التمويل: نظام منح القروض الميسرة لأصحاب المشاريع الصغيرة يجب ان يكون هو الأساس ونظام الشركة المتناقصة يطبق فقط على نطاق ضيق والمشاريع ذات الحجم المتوسط، والسبب في ذلك ان نظام منح القروض الميسرة تكاليفه الإدارية أقل وعمالء على دراية تامة به وبالتالي فهو النظام المفضل لديهم لأنه يوفر لهم السيولة دون دخول أو تدخل البنك كشريك في إدارة المشروع اليومية وبالتالي التعرف على أفكار وخطط وزبائن صاحب المشروع، ويمكن للمقترض



د.وليد السيف متحدثاً للزميل حسين الرمضان

منذ إنشاء بنكرة المشروعات الصغيرة حتى عام 2003 أوجدت 42 مشروعاً بها 819 وظيفة نصيب الكويتيين منها 58 وظيفة، أي 7٪ فقط

الشركة لم توفق في اختيار المشروعات التي يقبل عليها الكويتيون ولهذا انقلب الميزان لصالح العمالة الوافدة

يجب الاتجاه نحو مشاريع تلقى قبولا لدى الشباب الكويتي منها القطاع النفطي ومجال الاتصالات

أنا ضد دخول التجار أو استفادتهم من قانون المشروعات الصغيرة

عدم توافر الخبرة معوق أساسي أمام الشباب ولماذا لا نطرح برنامجاً تنموياً داخل الجامعات المحلية يتيح للطلبة إدارة مشاريع صغيرة بإشراف الأساتذة؟

باعتبارك العضو المنتدب السابق لشركة المشروعات الصغيرة.. ما تقييمك لهذه التجربة؟
● في عام 1997، أسست الحكومة صندوق الاستثمار الوطني برأسمال 100 مليون دينار لغرض تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أوكل الموضوع للهيئة العامة للاستثمار التي قامت بتأسيس شركة تجارية لإدارة هذا الصندوق باسم الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، وقد بدأت الشركة في وضع اللوائح التنفيذية، وقد قمنا بدراسة تجرية الشركة الفعلية في تطوير المشروعات الصغيرة من 1997 إلى 2003 للتعرف على المشاكل والمعوقات التي كانت تعترض الشركة من جهة واصحاب المشروعات الصغيرة من جهة أخرى، ومن أهم الأمور التي رأيناها ان الصندوق لم ينفق إلا 4 ملايين دينار وهذا يضع عمالة استفهام في لماذا لا يوجد سوى 42 مشروعاً خلال 6 سنوات،وهدفنا في دراسة التجربة وتقييمها كان التطوير وتصحيح المسار. وأضاف: من اهداف المشروع فتح فرص عمل للشباب، وعند دراستنا مشاريع الشركة، تبين أن مجموع الوظائف التي خلقتها المشروعات الصغيرة للمفترقة من 1997 – 2003 بلغت 819 وظيفة، نصيب الكويتيين منها 58 وظيفة، أي 7٪ فقط والباقي عبارة عن عمالة وافدة وهذا مؤشر الى أن هدف توفير فرص للشباب والعمالة الوطنية لم يتحقق بل خلق عبئاً جديداً لدخول العمالة الوافدة من باب المشاريع الصغيرة ومن ثم فإن الشركة لم تحقق هدفها بتوجيه الشباب إلى القطاع الخاص. ونظرنا الكثير المشاكل وأهمها صعوبة الشروط وقلّة المشاريع ومحدودية فرص العمل للعمالة الكويتية، تمت الاستعانة بمستشار عالمي لإعادة النظر في جميع اللوائح التنفيذية بما يتفق مع التوجهات العالمية في مجال المشروعات الصغيرة وتوصيات البنك الدولي.

ما رأيك في السياسة المفتوحة للمشاريع الصغيرة؟
● السياسة المفتوحة للمشاريع الصغيرة فاشلة وهي تبديد الموارد لأنه ليس كل مشروع صغير ناجح، جميع دول العالم المتقدم تخصص بانتاج سلع وخدمات معينة وتقوم بتزكين مواردها المالية والبشرية لتطويرها وتصبح متميزة بها وإدارة على المنافسة في الأسواق العالمية، وعلى سبيل المثال هناك دول مشهورة في مجال معين كفنلندا وهوانف «نوكيا»، وهذا لا يعيبها بالتاكيد، والكويت لديها قطاع النفط والتكرير والبتروكيماويات وكذلك قطاع الاتصالات ولديها الفرصة الكبيرة لتطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة وإعادة لخدمة هذين القطاعين وتصدير منتجاتهم للخارج.

هل هناك معوقات فيما يخص إدارة الشباب لمشاريعهم الصغيرة؟
● نعم، ومن هذه المعوقات ان بعض الشباب ليست لديهم الخبرة في إدارة المشاريع، لهذا فكرنا في عمل برنامج تنموي داخل جامعة الكويت وذلك للمساعدة للطلاب والطالبات بالعمل خلال فترة مسا بين المحاضرات في مشاريع صغيرة يديرونها بأنفسهم وبإشراف أساتذتهم وتمويل الشركة كالتفاهي ويبيع التالفونات النقالة وتسدید الفواتير وغيرها، والهدف من ذلك التعرف على جديده هؤلاء الشباب وقدرتهم على إدارة المشروع بنجاح قبل تقديم الدعم لمشروعاتهم بعد التخرج، إلا أن الجامعة رتب بالرفض وعدم الرغبة في «فتح أبواب» عليهم والتذرع بأن قانون المناقصات يمنع تنفيذ تلك الأفكار علماً بان الشباب الجامعات العالمية المعروفة تعطي أولوية العمل للطلبة.

متى ولماذا تركت شركة المشروعات الصغيرة التي كنت فيها نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب؟
● تركت الشركة منتصف عام 2005 بعد أن حولت صافي خسران صندوق الاستثمار الوطني البالغه 900 ألف دينار إلى صافي ربح بقيمة 186 ألف دينار في نهاية 2004، وبعدها كثرت تدخلات الهيئة العامة للاستثمار في شؤون الشركة بشكل مستمر الأمر الذي قرر معه مجلس الإدارة تقديم استقالة جماعية مسببة ضد الهيئة مالكة الشركة بالكامل، ومن أسباب الاستقالة كذلك عدم وجود رؤية